جامعة محمد بوضياف – المسيلة -
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الإقتصادية

محاضـــرات في مقيـــاس:

التحليل الاقتصادي الجزئي 1

مقدمة لطلبة: السنة الأولى جذع مشترك LMD
(العلوم اقتصادية، العلوم التجارية، العلوم المالية، علوم التسيير)

من اعـــداد:
الدكتـــور طـــيبي حـــمزة

السنـــة الجامعيـــة: 2019 / 2020

تقديم

يعتبر الاقتصاد علم من العلوم الاجتماعية، الذي يهتم بدراسة كيفية توظيف المجتمع لموارده الاقتصادية المحدودة نسبيا لإنتاج وإشباع حاجات الإنسان المتعددة. وتتمثل طبيعة المشكلة الاقتصادية التي تواجهها جميع المجتمعات، بدرجات متفاوتة في وجود كميات محدودة من الموارد الاقتصادية، تقابلها حاجات غير محدودة من السلع والخدمات التي يرغب أفراد المجتمع في الحصول عليها، وهذا ما يعبر عنه الاقتصاديون بمشكلة الندرة (**Scracity**).

يتكون علم الاقتصاد من نظريتين رئيسيتين هما: النظرية الاقتصادية الكلية (**la théorie macroéconomique**) والنظرية الاقتصادية الجزئية (الوحدوية) (**La théorie microéconomique**).

تهتم النظرية الاقتصادية الجزئية أو الاقتصادي الجزئي بدراسة المتغيرات الاقتصادية على المستوى الجزئي أي الوحدوي، فهو بذلك يعمل على دراسة سلوك المستهلك، سلوك المنتج، التكاليف بنوعيها، دخل المستهلكين منفردين، أسواق السلع والخدمات منفردة، ... إلخ.

أما النظرية الاقتصادية الكلية أو الاقتصاد الكلي تهتم بدراسة المتغيرات الاقتصادية الكلية والتي تهم المجتمع ككل، وبالتالي فهو يهتم بدراسة الدخل الوطني، البطالة، النمو الاقتصادي، السياسة الاقتصادية، السياسة المالية، السياسة النقدية، المستوى العام للأسعار، ... إلخ.

تتناول هذه المطبوعة، أهم محاور النظرية الاقتصادية الجزئية (التحليل الاقتصاد الجزئي 1)، حيث يتناول الفصل الأول مدخل إلى علم الاقتصاد، أما الفصل الثاني فيتطرق إلى نظرية الطلب، أما الفصل الثالث يتناول نظرية سلوك المستهلك، أما الفصل الرابع فيدرس منحنيات السواء. وأخيرا، الفصل الخامس يتناول موضوع المرونة.

تتوجه هذه المطبوعة أساسا لطلبة السنة الأولى جذع مشترك **LMD** المتخصصين في العلوم الاقتصادية، أو التجارية، أو المالية، أو التسيير، إلا أنه يعتبر أيضا كمرجع مفيد لأساتذة وطلبة الدراسات العليا.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات 01

الفصل الأول: مدخل إلى علم الاقتصاد 04

1. تعريف علم الاقتصاد 05
2. النظرية الاقتصادية 05
3. النموذج الاقتصادي 05
4. التحليل الساكن والتحليل الديناميكي 05
5. المشكلة الاقتصادية 06
6. الأسباب التي تقف وراء وجود المشكلة الاقتصادية 06
7. خصائص المشكلة الاقتصادية 08
8. الموارد الاقتصادية 09
9. قواعد السلوك الاقتصادي 10
10. الاقتصاد الواقعي والاقتصاد المعياري 11
11. مدخل إلى علم الاقتصاد الجزئي 12
12. لماذا ندرس الاقتصاد الجزئي ؟ 12
13. التحليل الاقتصادي 13

الفصل الثاني: نظرية الطلب 14

1. مفهوم الطلب 15
2. جدول الطلب 15
3. منحنى الطلب 16
4. التغيرات في الكمية المطلوبة وقانون الطلب 16
5. التغير في الكمية المطلوبة والتغير في الطلب 17
6. العوامل المحددة للطلب 18
7. منحنى طلب السوق 21
8. فائض المستهلك 22

تمارين محلولة 26

الفصل الثالث: نظرية سلوك المستهلك 33

1. نظرية المنفعة 34
2. توازن المستهلك في ظل نظرية المنفعة: 34
3. الافتراضات الأساسية للنظرية الكلاسيكية لتحليل سلوك المستهلك 35
4. تعريف المنفعة 35
5. دالة المنفعة 36
6. المنفعة الكلية والمنفعة الحدية 36
7. حساب المنفعة الكلية والحدية 39
8. توازن المستهلك 39

9. اشتقاق منحنى طلب المستهلك 44
10. عيوب نظرية المنفعة 44
تمارين محلولة 46
الفصل الرابع: منحنيات السواء 52
1. تحليل سلوك المستهلك باستخدام النظرية الترتيبية (منحنيات السواء) 53
2. نظرية منحنيات السواء 53
3. تعريف المعدل الحدي للإحلال 56
4. حساب المعدل الحدي للإحلال 56
5. خصائص المعدل الحدي للإحلال 58
6. خارطة السواء 58
7. خط الميزانية 59
8. أثر تغير الدخل على خط الميزانية: 61
9. أثر تغير السعر على خط الميزانية 62
10. الاختيار الأمثل 63
11. أشكال الخاصة لمنحنيات السواء 65
12. دراسة سلوك المستهلك في ظروف ديناميكية 67
13. منحنى أثر الاستهلاك – السعر 71
14. منحنى أثر الاستهلاك – الدخل 73
15. العلاقة بين الكمية المطلوبة من السلعة وذوق المستهلك 46
الفصل الخامس: المرونة 90
1. مفهوم المرونة 91
2. مرونة الطلب السعرية 91
3. محددات المرونة الطلب السعرية 91
4. حساب مرونة الطلب السعرية 92
5. أشكال منحنيات الطلب السعرية 92
6. مرونة القوس 95
7. مرونة النقطة 97
8. العلاقة بين المرونة والإيراد الكلي 99
9. المرونة الدخلية والتقاطعية 102
10. المرونة في سوق العمل وسوق رأس المال 103
تمارين محلولة 105
قائمة المراجع 110

الفصل الأول:

مدخل إلى علم الاقتصاد

الفصل الأول: مدخل إلى علم الاقتصاد

1. تعريف علم الاقتصاد (Definition of economics):

بدأ استخدام كلمة اقتصاد (Economics) في العصر اليوناني القديم، من قبل الفيلسوف أرسطو لتشير إلى ما معناه (التدبير المنزلي)، أو إلى الطريقة الحكيمة التي يمكن أ يتبعها رب الأسرة لكي يحقق أفضل استخدام لدخله المحدود). وهذه الكلمة مشتقة بالأساس من الكلمتين اليونانيتين (Oikos) أي المنزل و (Nomos) وتعني القانون.

والعلوم الاقتصادية عموما، تبحث في القوانين الاقتصادية التي تحكم الحقائق المجردة والسلوك المادي الفردي أو الجماعي، والتي تعبر عن نفسها بعلاقات سببية أو بلغة احصائية أو رياضية وهي في النهاية تضع هذه القوانين، بل تصيغها بالشكل المناسب الذي يعكس الحقيقة أو يمثل السلوك الواقعي.

حسب **L.Robbins** يعرف الاقتصاد: " هو العلم الذي يدرس السلوك البشري كعلاقة بين الغايات والوسائل النادرة ذات الاستخدامات البديلة ". ويعرف علم الاقتصاد بأنه:" العلم الذي يتعلق بالانتاج والتوزيع...(استخدام الدخل والثروة والسلع)...والاستهلاك للسلع والخدمات، أو هو العم الذي يتعلق بدراسة رفاهية المادية للجنس البشري".

2. النظرية الاقتصادية (Economic theory):

عرف الاقتصادي **بيرو Pirou** النظرية الاقتصادية بأنها تعني:" اكتشاف القوانين التي تسير آلية الفعالية الاقتصادية وشرح الدوافع التي تسيطر عليها والعقبات التي تقف في وجه نموها وتطورها أو الحوافز التي تسير بها نحو الازدهار ".

تركز النظرية الاقتصادية اهتمامها عن دراسة الظواهر والمشكلات الاقتصادية وقواعد السلوك العام التي تزخر بها حياة الأفراد والمجتمعات في كل مكان. وهذه المشكلات والظواهر تتم دراستها على مستويين مختلفين، وتستخدم لكل مستوى أدوات تحليلية مناسبة. ويتميز كل من هذين المستويين بنوع معين من التوازن الاقتصادي: مستوى التحليل الجزئي ويتحقق معه التوازن الاقتصادي الجزئي، مستوى التحليل الكلي ويتحقق معه التوازن الاقتصادي الكلي.

3. النموذج الاقتصادي (economic model):

يقصد بالنموذج الاقتصادي تجسيد مبسط للعلاقة بين بعض الظواهر الاقتصادية بغرض توضيح مدى الترابط والتأثير المتبادل بينها. ويمكن أن يعبر عن النموذج الاقتصادي بشكل رياضي (معادلات) أو بشكل بياني أو بشكل وصفي.

فإذا كانت النظرية الاقتصادية عبارة عن تحليل العلاقات الفرضية بين المتغيرات الكلية في الاقتصاد، مثل الاستهلاك الوطني (الكلي)، التوظيف (الاستخدام) والصادرات، إلخ...فإن النموذج الاقتصادي الكلي فهو عبارة عن تمثيل هذه العلاقات بشكل واضح ودقيق وذلك باستعمال المعادلات الرياضية.

4. التحليل الساكن والتحليل الديناميكي:

التحليل الساكن هو التحليل الذي لا يكون لعامل الوقت (الزمن) أي اثر في الدراسة، فهو التحليل القائم على أساس الدراسة في لحظة معينة. فعند دراسة أثر تغير السعر على الكمية المطلوبة، فإننا لا نأخذ في اعتبارنا سوى أثر السعر في لحظة معينة ولا نهتم بالسعر في الماضي أو المستقبل.

أما التحليل الساكن المقارن فيتناول دراسة حالة التوازن والانتقال إلى حالة توزان أخرى دون أن نتعرض إلى العوامل التي تؤثر في الظواهر الاقتصادية خلال فترة الانتقال من حالة التوازن الأولى إلى حالة التوزان الثانية. في حين أن التحليل الديناميكي هو التحليل الذي يأخذ في اعتباره عامل الزمن.

5. المشكلة الاقتصادية (The economic problem):

يعكس تاريخ الفكر الاقتصادي محاولات الانسان المتعددة والمستمرة لعلاج ما اصطلح على تسميته بالمشكلة الاقتصادية والتي تتمثل ببساطة في الندرة النسبية للموارد الاقتصادية المتاحة على اختلاف أنواعها ومهما بلغت أحجامها فهي محدودة إذا ما قورنت بالحاجات الانسانية المتعددة والمتجددة باستمرار وبذلك تبقى المشكلة الاقتصادية نظرا لمحدودية الموارد المتاحة.

فالإنسان في سعيه لتحقيق حاجاته المتعددة والمتزايدة والمتداخلة مرهون بما يمتلكه من موارد وإمكانيات وثروات. لتصطدم بحقيقة مفادها أن رغباته المتنوعة وحاجاته المتجددة والمتداخلة والمتزايدة تفوق قدرته على تحقيقها وإشباعها جميعا ضمن حدود موارده وإمكانياته المتاحة والمتناقصة. أي أن الموارد الاقتصادية المتاحة على مستوى الفرد والجماعة تبقى نادرة نسبيا لمواجهة كل حاجات ورغبات المجتمع بفئاته المختلفة. وهذه الندرة النسبية في الموارد الاقتصادية تعد عنصر أساسي في وجود المشكلة الاقتصادية والتي تعتبر جوهر علم الاقتصاد.

حقيقة يمكن القول أن طبيعة المشكلة الاقتصادية مرتبطة ارتباط مباشر بالحياة البشرية لبني الانسان منذ بدايتها وبكل الأزمنة وبكل المجتمعات بغض النظر عن ظروفها وأوضاعها ولكن اختلاف هذه المشكلة من مجتمع لآخر هو بشكلها ونوعها وحدتها. فالمجتمعات المتقدمة تواجه مشكلات اقتصادية تختلف في نوعيتها وحدتها عن المشكلات الاقتصادية التي تواجه المجتمعات النامية مما يؤدي إلى اختلاف في جوهر الأساليب المستعملة في مواجهتها والتخفيف من آثارها.

6. الأسباب التي تقف وراء وجود المشكلة الاقتصادية:

1.6. طبيعة الحاجات الانسانية:

إن طبيعة الحاجات الانسانية كفيلة بأن تجعل منها حقيقة تواجه كافة المجتمعات بكافة الأزمنة، وتتمثل فيما يلي:

- **الحاجات الانسانية متعددة:** نعني أنها متعددة أي أنها كثيرة بشكل تفوق القدرة على تلبيتها وتحقيق إشباعها استنادا إلى ندرة الموارد الاقتصادية المتاحة أمام المجتمع؛
- **الحاجات الانسانية المتداخلة:** أي ان الواحدة منها تؤدي بالأخرى أي كلما قام الفرد أو المجتمع باشباع حاجة منها إلا وزادت في نفسه حاجة أخرى. وهذا يلعب دور رئيس في استمرارية المشكلة الاقتصادية؛
- **الحاجات الانسانية متجددة:** أي أنها متغيرة بتغير الظروف والزمان ونتيجة لتداخلها يؤدي إلى تنوعها واختلافها.

2.6. الندرة (Scarcity):

كل ما هو ليس عاما وما يمكن أن نفتقر إليه فهو نادر، وترتبط ندرة السلع حسب الاقتصاديين بصعوبة انتاجها عند مواجهة حاجيات المستهلكين غير المحدودة. ويعبر عن الندرة في النظرية النيوكلاسيكية على شكل عوائق (مثلا عائق دخل المستهلك)، ولذلك تتطلب الندرة ضرورة القيام بخيار وهذا على أساس آلية تكوين الأسعار.

يجب التفرقة بين الندرة والعوز، فالعوز ليس ضغطا لا يمكن تفاديه بين السلع المتوفرة والحاجات بل هو الافتقار المطلق إلى المواد الاستهلاكية العادية.

36. الخيار وتكلفة الامتناع:

يتطلب كل قرار الامتناع عن استخدام آخر لمورد تم تحيده وبالتالي تكلفة امكانية يجب تحملها. لا تزال تكلفة الامتناع هذه تسمى " تكلفة الفرصة البديلة ". وتمثل هذه التكلفة قيمة البديل الأكثر أهمية والذي تخلينا عنه لصالح البديل الذي وقع عليه الاختيار.

يمكن شرح منطق خيار الفاعلين الاقتصاديين الذين يملكون بالضرورة موارد محدودة موجهة للاستخدام:

- عندما يقرر مستهلك أن يشتري سيارة فإنه لا يستطيع أن يستخدم الموارد النقدية التي يخصصها لهذا الشراء لاشباع حاجات أخرى وهكذا يقوم المستهلك بخياره ويمتنع عن استخدامات كثيرة بديلة.
- عندما يقرر طالب أن يدرس سنة إضافية فهو يمتنع عن الدخول مباشرة إلى الحياة العملية ويحرم ذاته من الدخل الذي كان سيحصل عليه في حال حصل على وظيفة.

4.6. حدود الامكانيات الانتاجية:

تقودنا مفاهيم الندرة وتكلفة الفرصة البديلة على مستوى اقتصاد شامل إلى وصف الموازنات التي يجب القيام بها لانتاج أكثر ما يمكن مع الأخذ بعين الاعتبار عوائق الموارد. ويمثل الفاصل بين امكانيات الانتاج تركيبات قصوى يمكن أن ينتجها الاقتصاد باستخدام كل الموارد الموجودة.

تكمن المشكلة في الوصول إلى خيار بين مختلف النقاط الموجودة في الحد الفاصل بين امكانيات الانتاج ويتم القيام بهذا الخيار في البلدان الغربية المتطورة من خلال مضاربات السوق التي تهتم بالكشف عن خيارات المستهلكين. ويمكن أن ينتج عن هذا الخيار عند هامش الخيارات التي تتخذها الدولة لا سيما عندما يتعلق الأمر بتحديد ما يجب أن يكون وزن السلع غير التجارية (البنى التحتية الخاصة بالنقل والمواصلات، التربية...إلخ) في الاقتصاد.

الشكل رقم (01):

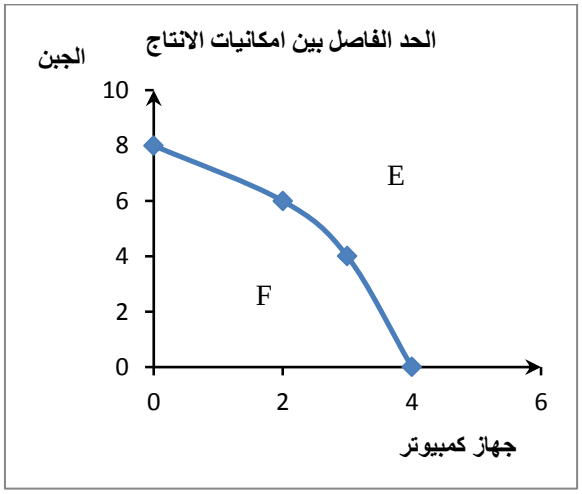

من خلال الشكل أعلاه، نفترض وجود سلعتين فقط في اقتصاد معين: الجبن وجهاز كمبيوتر. الحد الفاصل بين امكانيات الانتاج لكل مستوى من انتاج إحدى السلعتين يعطينا أقصى كمية يمكن انتاجها من السلعة الأخرى. ولا يمكن

الوصول إلى نقاط E الموجودة أعلى الحد الفاصل (انتاجها يطلب موارد أكبر من تلك التي يملكها الاقتصاد) أما النقاط مثل F فتعتبر غير كفؤة لأنها لا تستخدم الموارد المتوفرة استخداما كاملا (عدم الاستخدام الأمثل للموارد).

7. خصائص المشكلة الاقتصادية:

للمشكلة الاقتصادية عدة خصائص من أهمها ما يلي:

1.7. الندرة:

تعتبر الندرة من أهم خصائص المشكلة الاقتصادية فلو توافرت الموارد الاقتصادية بكميات كبيرة وكافية لإشباع الرغبات الانسانية المختلفة لما نشأت أصلا أي مشكلة اقتصادية، وعلى سبي المثال فإن الهواء رغم أهميته الحيوية للإنسان لا يمثل الحصول عليه أي مشكلة اقتصادية على الاطلاق وذلك نظرا لكفايته لاحتياجات الانسان.

والندرة في لغة الاقتصاد تعني الندرة النسبية أي العلاقة بين الرغبات الانسانية وكمية الموارد الاقتصادية اللازمة لاشباعها. فقد توجد كميات كبيرة من مورد معين ولكنه يعتبر في نفس الوقت موردا نادرا إذا ما قيس بالرغبات الانسانية التي ينبغي أن يشبعها أي أنه يعتبر نادرا بالنسبة للحاجة إليه.

2.7. الاختيار (the choice):

نظرا لأن الموارد الاقتصادية للفرد والمجتمع محدودة والرغبات متعددة ومتجددة باستمرار ولا تستطيع هذه الموارد الوفاء باشباع كافة هذه الرغبات فأنه يتعين على المجتمع أن يختار بين أي رغباته يقوم باشباعها أولا وأيها يضحي بها ويتخلى عن اشباعها ولو مؤقتا. فالمشكلة الاقتصادية تنشأ من الحاجة إلى الاختيار بين الاستعمالات البديلة للموارد المختلفة.

3.7. التضحية (the sacrifice):

إن من صفات وخصائص الموارد الاقتصادية أنها ذات استخدامات بديلة متعددة، فلكل مورد من الموارد منافع عدة، فالأرض مثلا وهي من أهم الموارد الاقتصادية يمكن زراعتها بمحاصيل مختلفة ومن الممكن استخدامها في البناء والسكن أو إقامة المشروعات المختلفة وهكذا. فإذا استخدمنا الأرض للبناء فسيكون ذلك على حساب المساحة المزروعة بالمحاصيل المختلفة حتى ولو أردنا زيادة المساحة المزروعة قطنا مثلا فسيكون ذلك على حساب المساحات التي ستزرع بالقمح أو باقي المحاصيل الأخرى وهكذا.

أي أن توجيه مورد اقتصادي نادر لاستعمال معين يكون نتيجة للتضحية بكل الاستعمالات الأخرى البديلة لهذا المورد. ومنه يمكن القول أن تخصيص الموارد النادرة لتلبية حاجة معينة يقابله في نفس الوقت التضحية بتلبية أو اشباع حاجة أخرى وهذا ما يعرف عند المفكرين الاقتصاديين بتكلفة الفرصة البديلة.

حسب المفكرين الاقتصاديين، يمر حل المشكلة الاقتصادية من خلال الإجابة عن الأسئلة الثلاث التالية:

- ماذا ينتج المجتمع من السلع والخدمات ؟
- كيف ينتج المجتمع هذه السلع والخدمات ؟
- لمن تنتج هذه السلع والخدمات ؟

- ويعني السؤال الأول: ماذا ينتج ؟

إن على المجتمع أن يختار من بين قائمة طويلة جدا من السلع والخدمات تلك التي ينبغي عليه انتاجها وبأية كمية. وتختلف بالطبع هذه القائمة من مجتمع لآخر كما تختلف داخل المجتمع نفسه من وقت لآخر وذلك على حسب كمية

ونوعية عناصر الانتاج المتوافرة بالمجتمع. كما تعتمد على أسلوب إدارة الاقتصاد نفسه والأولويات التي يضعها المجتمع بالنسبة لانتاج هذه السلع والخدمات طبقا لاحتياجاته.

- أما السؤال الثاني: كيف تنتج ؟

فعندما تتم الإجابة على السؤال الأول، يبدأ المجتمع في اختيار الأسلوب أو الوسيلة التي يتم انتاج هذه السلع والخدمات وهي الكيفية التي سيتم عن طريقها مزج واستغلال عناصر الانتاج المتوافرة بالمجتمع. ويعتمد ذلك على درجة التقدم التقني الذي وصل إليه المجتمع ومدى توافر كل عنصر من عناصر الانتاج. فالمجتمع الذي تتوافر لدي أعداد كبيرة من السكان سيعمل على اختيار أسلوب انتاجي يعتمد على اليد العاملة، والمجتمع الذي يتوافر لديه رأس المال سيعمل على اختيار أسلوب انتاجي يعتمد على راس المال وهكذا.

- أما السؤال الثالث: لمن ينتج ؟

فيقصد به على من يتم توزيع السلع والخدمات التي تم إتخاذ القرار بانتاجها ؟. وتجيب على هذا السؤال نظرية التوزيع. وإذا تركت الإجابة لآلية السوق أي لآلية العرض والطلب، فهذا يعني أن القدرة الشرائية لدى الأفراد المتمثلة في دخولهم هي التي تؤهله للحصول على هذه السلع والخدمات. ولكن في كثير من الأحيان تجد الدولة أن هذا الأسلوب يحرم الكثير من أفرد المجتمع من الحصول على بعض السلع والخدمات فتتدخل الدولة عن طريق سياساتها المختلفة لإعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة.

هذه التساؤلات تواجه أي اقتصاد في العالم تختلف الإجابة عليها تبعا للنظام الاقتصادي المتبع لاختلاف الأساليب والسياسات التي يتخذها كل نظام للقيام بوظائفه نحو تحقيق الأهداف المحددة.

8. الموارد الاقتصادية:

يقصد بالموارد الاقتصادية الموارد المادية والبشرية من الناحيتين الكمية والنوعية المستخدمة في انتاج السلع والخدمات. وتعرف على هذه الموارد فنيا بالمدخلات (**Inputs**)، أو بعوامل الانتاج (**Factors of Production**)، وتضم أربعة عناصر هي:

1.8. العمل (Labor):

يعبر عنصر العمل عن أعداد جميع أفراد المجتمع من القادرين والراغبين في العمل، وما يملكونه من معارف ومهارات أو ما يعرف برأ المال البشري. ويختلف عنصر العمل من حيث درجة المهارة والتأهيل. فهناك العامل الماهر الذي يعتمد في عمله أساسا على مهارته الفنية وقدراته الفكرية، وتشمل هذه الفئة بصفة عامة الأطباء والأساتذة الجامعيين والمهندسون والمحامون وعمال الكهرباء والصيانة والسباكة...إلخ. وهناك العامل غير الماهر الذي يعتمد في عمله بدرجة كبيرة على الجهد العضلي، مثل عمال النظافة والحمالون والفلاحون...إلخ. والعائد الذي يعود على مالكي هذا العنصر أو على استخدام هذا العنصر في العملية يسمى الأجر (**Wage**).

2.8. الأرض (Land):

نعني بالأرض بالمفهوم الاقتصادي ذلك العنصر الطبيعي الثابت من حيث الحجم والمكان وهي تعتبر من أهم عناصر الانتاجية الطبيعية التي يمتلكها المجتمع وليس للإنسان أي دور في وجودها، بالإضافة إلى ذلك نعني بالأرض جميع الموارد الطبيعية الأخرى التي أوجدتها القدرة الإلهية أي نعني بالأرض ما هو على سطح الرض وباطنها وغلافها الجوي: كالغابات والأراضي الزراعية ومصادر المياه...والمعادن المختلفة من الحديد وفوسفات والبوتاس والذهب الخام والنفط

والبحار مياهها وأملاحها والجو والمحيط بهذه الأرض (الغلاف الجوي) من هواء وأمطار...إلخ. والعائد الذي يعود على مالكي هذا العنصر أو على استخدام هذا العنصر في العملية يسمى الريع (**Rent**).

3.8. رأس المال (Capital):

رأس المال أو السلع الاستثمارية (**Investment Godds**) سلع من صنع البشر، تم انتاجها لكي تستخدم في انتاج سلع أخرى وليس لاستهلاكها المباشر. ويتمثل رأس المال في الآلات والمعدات والأدوات والمخزون من السلع نصف المصنعة، وكذلك الأبنية والمنشآت من طرق وجسور وسدود وماطرات وموانئ ووسائل النقل. وتختلف السلع الاستثمارية عن السلع الاستهلاكية (**Consumer Goods**) من حيث أن هذه الأخيرة تلبي حاجات المستهلكين بصورة مباشرة. ويطلق على عائد رأس المال الفائدة (**Intrest**).

4.8. التنظيم (entrepreneurship):

التنظيم هي عملية جمع عناصر الانتاج المختلفة ومزجها بالكميات المناسبة من عمل ورأس المال والأرض. يقوم مالك عنصر التنظيم أو ما عرف بالمنظم (**entrepreneur**) بإتخاذ قرار الانتاج بالكميات التي يرى أنها مناسبة ونوعية الانتاج والسعر الذي يبيعها به وهو الذي يتحمل مخاطر الفشل أو مكافأة النجاح ، ومقابل مساهمة المنظم في العملية الانتاجية يجب أن يحصل على حد معين من العائد أو الدخل ويسمى الربح (**Profit**).

9. قواعد السلوك الاقتصادي (Economic Resources):

يستند علم الاقتصاد في دراسته للنشاط الاقتصادي للأفراد والمجتمعات على جملة من قواعد السلوك الاقتصادي، هذه القواعد تمثل افتراضات أو فروض مسبقة ومحددة ينطلق منها الباحثون الاقتصاديون في تحليلاتهم للسلوك الاقتصادي للأفراد سواء كانوا مستهلكين أو منتجين، نذكر منها:

1.9. الرشد الاقتصادي (Economics Rationality):

إن ما يقصد بالسلوك الاقتصادي الرشيد (**Economic Rational behavior**) هو العقلانية في التصرفات الاقتصادية. يفترض الاقتصاديون أنه عندما تكون الوسائل والتصرفات منسجمة ومتسقة مع الأهداف التي يضعها كل فرد لنفسه، فإن هذا يعد تصرفا رشيدا أو تصرفا عقلانيا من الفرد سواء كان مستهلكا أو منتجا. أما إذا كان هناك تناقض أو تنافر بين السلوك أو التصرف وبين أهداف الشخص، فإن هذا يعد تصرفا غير رشيد.

2.9. قاعدة المصلحة (Interest Rule):

يفترض الاقتصاديون وجود قاعدة المصلحة كحافز لسلوك الأفراد مستهلكين كانوا أو منتجين. إن كل شخص يسعى إلى تحقيق مصلحته الذاتية أي يسعى إلى تحقيق منفعته الذاتية. ليس هذا فحسب ولكنه يسعى أيضا إلى تعظيم المنفعة. فإذا كان الشخص مستهلكا، فإن هدفه الأساسي هو تعظيم المنفعة التي يحصل عليها من استهلاك السلع والخدمات. وإذا كان منتجا، فإن هدفه هو تعظيم أرباحه، أي الحصول على أعلى أرباح من الانتاج والمبيعات.

3.9. حافز الربح والعائد (Return and profit rule):

يعتبر حافز الربح والعائد أحد تطبيقات قاعدة الرشد الاقتصادي التي تحفز الفرد على تعظيم المصلحة الذاتية. وفي إطار النظرية الاقتصادية فإن هذا السلوك يمثل دافعا قويا لمشاركة الأفراد في النشاط الانتاجي باعتبار الأفراد مالكي عناصر الانتاج. فالعمال يشاركون في العمل الانتاجي للحصول على أعلى الأجور، ومالكوا رأس المال يشاركون بمالهم للحصول على أعلى عائد أو تحقيق أقصى ربح. ومن جهة أخرى، فإن دافع الحصول على أعلى الأرباح وأعلى العوائد إنما

يتطلب المغامرة وتحمل المخاطر المختلفة. إن علم الاقتصاد يدرس افضل أساليب التوفيق بين الحصول على أعلى العوائد في ظل القبول بقدر معين من المخاطر المختلفة.

4.9. قاعدة الكفاءة الاقتصادية (Economic efficiency rule):

الكفاءة الاقتصادية بصورة عامة تعني قدرة المجتمع على انتاج أقصى كميات من السلع والخدمات المرغوبة لدى أفراد المجتمع وبأقل التكاليف الممكنة. وتحقيق هذه الكفاءة يتطلب من أي مجتمع أن يكون قادرا على التوظيف والاستخدام الأمثل والأفضل لعناصر الانتاج في النشاط الاقتصادي. وتنقسم الكفاءة الاقتصادية إلى قسمين:

أ. الكفاءة الانتاجية:

ويطلق عليها بالكفاءة الفنية، وهي تعني قدرة المجتمع على انتاج أقصى الكميات باستخدام الموارد المتاحة للمجتمع، بعبارة أخرى القدرة على انتاج أقصى الكميات بأقل التكاليف الممكنة.

ب. الكفاءة التوزيعية:

إن الكفاءة الانتاجية هي شرط لانتاج أقصى الكميات وبأقل تكاليف الممكنة، ولكنها ليست كافية، لأن أقصى انتاج قد لا يكون مرغوبا من وجهة نظر توزيعية. بمعنى آخر قد يتم انتاج أقصى كمية من سلعة ما وبأقل التكاليف، ولكن المجتمع يرغب في انتاج سلع أخرى. إذا، ما يقصد بالكفاءة التوزيعية هو انتاج الكميات المرغوبة في المجتمع وهذا يتطلب توظيف عناصر الانتاج لانتاج أقصى الكميات من السلع والخدمات المختلفة المطلوبة والمرغوبة في المجتمع.

5.9. قاعدة الكفاءة الاجتماعية (Social efficiency rule):

يؤدي التمسك الصارم قاعدة الكفاءة الاقتصادية إلى ضمان تقليص فجوة الموارد – الحاجات وهي تلك الفجوات التي تمثل جوهر المشكلة الاقتصادية. وبعبارة أخرى فإن الاستخدام الأمثل والأكفأ لموارد المجتمع النادرة نسبيا، يحقق الكفاءة الاقتصادية. ولكن ليس هذا هو نهاية الطريق للسلوك الاقتصادي للمجتمع، فهناك أيضا الكفاءة الاجتماعية، ويقصد بها القضايا المتعلقة بمبادئ العدالة الاجتماعية والمساواة في توزيع الدخل والثروة بين أفراد المجتمع.

10. الاقتصاد الواقعي والاقتصاد المعياري:

1.10. الاقتصاد الواقعي (Positive Economics):

هو نظرية للسلوك يفترض فيها أن الناس يستجيبون إيجابيا للمنافع وسلبيا للتكاليف. يهتم الاقتصاد الواقعي أو الموضوعي بدراسة وتحليل ما هو قائم في الاقتصاد. كمثال على ذلك، إذا زادت الأجور في صناعة ما مع ثبات العوامل الأخرى كظروف العمل في هذه الصناعة، الأجور في الصناعات الأخرى، أسعار عناصر الانتاج الأخرى...إلخ، فإن عرض اليد العاملة سيرتفع واحتمال ترك عمال هذه الصناعة لوظائفهم يتقلص، وبالتالي فإن زيادة الأجور مع ثبات العوامل الأخرى تؤدي إلى زيادة عرض العمل وتقليل دوران العمل.

2.10. الاقتصاد المعياري (Normative Economics):

هو تحليل المبادلات الفعلية والممكنة بين الأعوان الاقتصاديين للوقوف على مدى إتفاقها مع معيار المنفعة التبادلية، وهدفه الحكم على " ما يجب أن يكون ". يبنى الاقتصاد الواقعي على الحقائق الموضوعية أما الاقتصاد المعياري يخضع للآراء الشخصية وقد يكون أحيانا بعيدا عن الموضوعية. وكمثال على ذلك: ما هي الطريقة الأفضل لمكافحة التلوث البيئي ؟، كيف يشارك الفقراء في ثروات الأغنياء ؟ ...إلخ.

فإذا فرضت الحكومة على صاحب المصنع شراء مصفاة لتنقية الغازات السامة المنبعثة في الهواء، فإن الأفراد والمزارعين القاطنين بالقرب من هذا المصنع ينتفعون من هذا الإجراء كما ينتفع المزارعون من الزيادة في غلة الانتاج، لكن أصحاب المصانع هم المتضررون نظرا للتكاليف الإضافية المنفقة على محاربة التلوث البيئي. فحتى يكون لهذه المبادلة أو هذا الإجراء منافع تبادلية ينبغي على المنتفعين تعويض المتضررين وفي حالة ما إذا فشل المستفيدون في تعويض المتضررين فلن تكون لهذه المبادلة منافع تبادلية على الإطلاق وتصبح منطقية المبادلة موضوع تساؤل.

11. مدخل إلى علم الاقتصاد الجزئي (Microeconomics):

الاقتصاد الجزئي يطابق دراسة سلوك الفاعلي (المستهلكون، المؤسسات) في منظور التحليل النيوكلاسيكي، ونفترض أن لهؤلاء الفاعلين سلوكا عقلانيا وأنه يمكن وصف هذا السلوك انطلاقا من تحقيق النهاية القصوى لوظيفة موضوعية (المنفعة للمستهلك، الربح للمؤسسة) بمراعاة عائق الموارد.

يستند الاقتصاد الجزئي على تحليل القرارات الفردية على خلاف الاقتصاد الكلي الذي هو دراسة العلاقات الكلية والمتعلقة بمجاميع (الدخل الوطني، الاستثمار الوطني، البطالة...إلخ).

يطرح الاقتصاد الجزئي أسئلة تعتبر أسئلة مفاتحية وهي:

- كيف يتم تخصيص الموارد في اقتصاد ما ؟
- ما هي أهداف الفاعلين الاقتصاديين وكيف يمكن شرح خياراتهم ؟
- ما هي بنى السوق التي تحافظ على أحسن وجه على مصالح المستهلكين والمنتجين معا ؟

12. لماذا ندرس الاقتصاد الجزئي ؟

الاقتصاد هو العلم الذي يتعامل مع تخصيص موارد محدودة لتلبية الاحتياجات البشرية غير المحدودة. تعرف رغبات الإنسان على أنها:" جميع السلع والخدمات التي يرغب فيها الأفراد، بما في ذلك الطعام والملابس والمأوى وأي شيء آخر يعزز جودة الحياة. نظرا لأنه يمكننا دائما التفكير في طرق لتحسين رفاهيتنا مع سلع وخدمات أكثر أو أفضل، فإن رغباتنا غير محدودة ".

ومع ذلك، لإنتاج السلع والخدمات، نحتاج إلى الموارد، بما في ذلك العمالة، والمواهب الإدارية، ورأس المال، والمواد الخام. ويقال أن الموارد شحيحة أو نادرة لأن توفرها في الطبيعة محدود. ندرة الموارد تعني أننا مقيدون في الاختيارات التي يمكننا القيام بها بشأن السلع والخدمات التي ننتجها، وبالتالي أيضا حول رغبات الإنسان في نهاية المطاف. هذا هو السبب في وصف الاقتصاد في كثير من الأحيان على أنه علم الاختيار المقيد.

بغض النظر عن نظام السوق، يجب على كل مجتمع الإجابة على هذه الأسئلة:

- ما هي السلع والخدمات التي سيتم إنتاجها، وبأي كميات؟
- من سينتج السلع والخدمات ، وكيف؟
- من سيتلقى السلع والخدمات؟

يحاول تحليل الاقتصاد الجزئي الإجابة عن هذه الأسئلة من خلال دراسة سلوك الوحدات الاقتصادية الفردية (الوحدوية). من خلال الإجابة عن أسئلة حول سلوك المستهلكين والمنتجين، يساعدنا علم الاقتصاد الجزئي على فهم القطع التي تشكل مجتمعة نموذجا للاقتصاد بأكمله. كما يوفر تحليل الاقتصاد الجزئي الأساس لدراسة دور الحكومة في الاقتصاد وتأثيرات الإجراءات الحكومية. تستخدم أدوات الاقتصاد الجزئي بشكل شائع لمعالجة بعض أهم القضايا في

المجتمع المعاصر. وتشمل هذه (على سبيل المثال لا الحصر) التلوث، وتحديد الإيجارات، وقوانين الحد الأدنى للأجور، وتعريفة الاستيراد والحصص، والضرائب والإعانات، والإسكان الحكومي وبرامج المساعدة التعليمية، وبرامج الرعاية الصحية الحكومية، والسلامة في مكان العمل، وتنظيم القطاع الخاص الشركات.

13. التحليل الاقتصادي:

ينقسم التحليل الاقتصادي لنظريتين هما:

1.13. التحليل الاقتصادي الجزئي (Microeconomic Analysis):

يعني التحليل الاقتصادي الجزئي بدراسة المشكلات الاقتصادية التي تواجه الوحدة الفردية في سلوكها الاقتصادي مثل المستهلك الفرد والسلعة الفردية والخدمة الفردية وعامل الانتاج الفردي والمشروع الفردي. وقد يمتد هذا التحليل إلى الفرع أو المنشأة الانتاجية الصناعية والزراعية أو الخدمة الفردية.

ويدرس هذا المستوى من التحليل القواعد والمشكلات الاقتصادية الخاصة بسلوك هذه الوحدات الصغيرة نسبيا وظواهرها الاقتصادية. ولعل سبب وصف هذا التحليل بالجزئي لأنه يتعامل مع الوحدات الفردية لا مع مجموعها. ومعنى ذلك أنه يقوم بدراسة العوامل التي تتحكم بطلب المستهلك على السلع والخدمات وتحديد سعر السلعة أو الخدمة ومتوسط الأجر لنوع العمل وباقي أسعار عوامل الانتاج وكيفية توزيعها على المشروعات والفروع والأنشطة الانتاجية الفرعية ضمن النشاط أو المؤسسة الانتاجية أو القطاعية، وما هي الحالات والشروط التي يتحقق في ظلها توازن المشروع (في الصناعة أو القطاع). وهكذا يتوقف التحليل الاقتصادي الجزئي عند حدود الفرع والنشاط.

2.13. التحليل الاقتصادي الكلي (Macroeconomic analysis):

بدأ التحليل الكلي يأخذ موقعه البارز في النظرية الاقتصادية منذ ثلاثينيات القرن الماضي نتيجة بروز المشكلات الكلية التي فرضتها أزمة الكساد التي ضربت الاقتصادات الرأسمالية حينذاك والتي كان من نتيجتها المعالجة الكلية التي قدمها الاقتصادي الانكليزي جون مينارد كينز John M. Keynes في كتابة الذي صدر عام 1936 " النظرية العامة للاستخدام والنقود والفائدة ".

ويعنى هذا الجانب بدراسة وتحليل النشاط الاقتصاد الوطني وعلى مستوى القطاعات والصناعة الشمولية، أي أنه يبحث في تحليل سلوك الأنشطة على مستوى المتغيرات الكلية للاقتصاد مثل الدخل الوطني، التوظيف، التشغيل الكلي، المستوى العام للأسعار، الاستهلاك الكلي، الاستثمار الكلي والإدخار الكلي...إلخ. كما يبحث بدراسة المشكلات الاقتصادية المتعلقة بهذه المتغيرات الكلية وبالعلاقات المتبادلة فيما بينها.

ولعل أبرز المشاكل التي يعنى بها الاقتصاد الكلي في الدراسة والتحليل هي تلك الخاصة بمستوى تطور الدخل والتوظف للموارد في الاقتصاد الوطني، ويمثل الأول القدرة على النمو والبناء والتطوير، ويمثل الثاني القدرة على خلق الطلب والاستهلاك وتوسيع سوق السلع والخدمات.